

المخارج . ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام : ٩٦] .

للإنسان عشرات الأعضاء، ولكن مصنع الألفاظ ونظام النطق وضع في الفم . إننا لا نستطيع أن ندرك مدى فرح الإنسان الأول الذي استخدم أولاً هذا النظام للتعبير والتفهم ، ولا نعلم عدد السجادات التي سجد لها لله تعالى على هذه النعمة : ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون : ١٤] .

والحديث في اللغة العربية : يطلق على ما يتكلم به الإنسان ، ويجمع على «الأحاديث» حسب المذهب الصحيح . وتطلق الأحاديث أيضا على القصص والحكايات التي تتعلق بعجائب الدنيا ووقائعها الغريبة ، قال تعالى : ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾ [سبا : ١٩] وقال : ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء : ٢] .

قال الراغب ^(١) : الحديث وجود الشيء بعد أن لم يكن . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ أَهْدِيَ لَكَ مِثْلَهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف : ٧٠] وقوله : ﴿مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف : ٦] : وقوله : ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء : ٧٨] .

والحديث يطلق على أقوال النبي ﷺ ، وعلى القرآن الكريم أيضا ، قال تعالى : ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحریم : ٣] وقال : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء : ٨٧] .

السنة :

السنّ مع شدّ النون ، تفيد القوة والثبات وتوارث العادات . وقد اشتقت كلمات : السن والسنان والمسنون والسنة من مادة واحدة . فالسن هو : العظم النابت في فم الحيوان ، والسنان نصل الرمح ، والمسنون متغير الرائحة ، والسنة في اللغة : هي الطريق الواضح البين بكثرة المشي ، ويعبر عنه بالطريق المعبد أيضا .

وعرف إطلاق السنة على العادة الراسخة والأعمال المستمرة. وهذا الإطلاق يعم الطريقة والسيرة أيضا. وورد في اللغة إطلاق السنة على العادة الحسنة والسيئة كليهما، كما في الحديث: من سن سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها، ومن سن سنة سيئة، فله أجرها وأجر من عمل بها. [صحيح الجامع الصغير: (٦٣٠٥)] فهذا من الناحية اللغوية. وإلا كيف توصف سنة النبي ﷺ بالسيئة، فإنها خير كلها. وكذلك أريد المعنى اللغوي للبدعة في قول بعض الصحابة: «نعمت البدعة هذه». فان البدعة المصطلحة قد حكم النبي ﷺ عليها بقوله: «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة». والضلالة لا توصف بالحسنة.

والسنة في الشريعة: تطلق على قول النبي ﷺ وفعله وتقريره واجتهاده. إن المعتزلة أنكروا اجتهاد الأنبياء عليهم السلام واستنباطهم، ولكن أجازهم لهم أئمة السنة. فإن لم يكن في حاجة إلى إصلاح من الله تعالى دخل في السنة أيضا.

وقد صرح بعض العلماء في متون أصول الفقه بأن لفظ السنة يطلق على أعمال النبي ﷺ، ولفظ الحديث على أقواله. ولكنهم لا يفرقون بينهما عند ذكر الأدلة الشرعية، بل يقولون بترادفهما. وحينما يضاف لفظ السنة إلى النبي ﷺ يراد به الأحاديث النبوية فقط. والسنة في مصطلح الشريعة: مصدر للأحكام الشرعية والدينية، وليس من الضروري أن يصرح بذكرها في القرآن الكريم، يقول الشوكاني: «اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام» (إرشاد الفحول: ص ٣١). والجدير بالتأمل أنه إذا ورد حكم ما في القرآن والسنة معا، فأى مزية للسنة في الالتزام به؟ إنه قرآن لا يسوغ إنكاره. نعم إن الحديث أو السنة إذا عارضت القرآن صريحا عمل بالقرآن، ولكن الواقع يحيل أن يعارض النبي ﷺ بقوله القرآن.

موضوع البحث :

إن السنة والحديث، مترادفان في الموضوع الذي نحن بصددده، وهما حجتان في الشرع، بل الأحاديث التي يُعبر عنها بأقوال الرسول ﷺ، هي أيضا في الأصل أفعال، فإن القول فعل اللسان، وكذا التقرير والاجتهاد أيضا من الأفعال، والسنة تشملها جميعا، ولا يكمل الدين إلا بالإيمان بها كلها، فإن القرآن والسنة المتواترة مع كثرتها لا تشمل نواحي الحياة كلها.

أورد صاحب مسلم الثبوت تعريف السنة فقال :

«ما صدر عن الرسول غير القرآن من قول وفعل وتقرير». (شرح مسلم الثبوت لبحر العلوم ص ٣٨٦).

والسنة التي عدّها أئمة السنة حجة شرعية، ورأوها مصدرا للأحكام: يجب أن تكون غير القرآن، وتكون تصريحاتها مختلفة عن تصريحات القرآن الكريم ولكنها لا تعارضها ولا تخالفها.

منزلة السنة :

لم تحصل للسنة المنزلة التي بلغتها ألفاظ القرآن الكريم في التواتر والقطعية . ومع تواتر ذخيرة كبيرة من السنة، فإن شرف التواتر والقطعية هذا لم يحصل لجميع المتون المروية. إن كثيرا من العبادات والأعمال ثبتت بالتواتر، فقد تواترت الصلاة وفرائضها وسننها وأذكارها مع تنوعها من حيث المجموع، ولكن ذخيرة كبيرة من المعاملات والمغازي والسير أخبار آحاد. وذخيرة الآحاد لا تتمتع بتلك القطعية بسبب مباحث علم الإسناد وجرح الرجال وتعديلهم . وبعض نواحي العبادة أيضا تحتاج إلى الآحاد، ولكن منزلة هذه الآحاد أيضا أرفع بكثير من الروايات الإخبارية. إن نقد المحدثين ونقلهم يختلفان عن الأخبار والتاريخ، ويتمتعان بتوثيق أكثر، بل اتفق العلماء على قبول أخبار الآحاد الصحيحة وعلى

وجوب العمل بها، والعلم الحاصل بها وإن لم يكن مثل المتواتر ولكنه بنفسه في درجة الاستناد. وقد يمكن صرف النظر عن الآحاد عند التعارض، ولكن جميع الفقهاء والمحدثين قد قبلوا الآحاد في عامة الأحوال، واستنبطوا منها المسائل، ولم يجعلوا ظنية الآحاد مترادفة للشكوك والأوهام كما يزعم أكثر منكري الحديث ويتفوهون. وقد فضل أئمة الإسلام أخبار الآحاد على الرأي والقياس دائماً، ولذلك اعتبر أهل العلم علم الحديث بمجموعه منفصلاً عن التاريخ والروايات الأخبارية، وعلى هذا فالعلاقة بين أئمة الحديث وأئمة التاريخ هي علاقة العام مع الخاص، أي كل محدث أخباري، وليس كل أخباري محدثاً.

وبعض أهل العلم قد جمعوا بين الفنين، مثل الحافظ ابن جرير، والحافظ ابن كثير، والإمام البخاري، والإمام الذهبي كلهم محدثون ومؤرخون، ولكن المؤرخين فيهم مسلم وغير مسلم، ولذا لا يكونون محدثين إلا بعضهم.

والذي أقصده هو أن ذخيرة الحديث كلها لم تتواتر مثلما تواتر القرآن الكريم، ولذلك جعل أئمة السنة الأحاديث في المنزلة الثانية بين الأدلة الشرعية، ولكن نصوص الحديث قد تُقدّم على القرآن أحياناً. إن المسألة تثبت بالحديث، والأمة تلتزم بها مدة، ثم ينزل القرآن يؤيدها بعد مدة، وذلك مثل:

١- فرضت الصلاة على النبي ﷺ ليلة المعراج، والسنة بينت أذكارها وعدد ركعاتها في ذلك الوقت، والقرآن الكريم أيد ذلك إجمالاً، واستمرت الحال على ذلك لمدة.

٢- إن الطهارة شرط للصلاة، وقد علم جبرئيل النبي ﷺ طريقة الطهارة ليلة المعراج، والتزم الصحابة بالوضوء والصلاة، ولكن نزلت سورة المائدة بعد واقعة المعراج بنحو ثمانين سنوات في السنة السادسة من الهجرة، وفيها تم بيان الوضوء وفرائضه. ومن المعلوم أن المعراج كان في السنة الثانية عشرة من النبوة أي قبل الهجرة بنحو سنتين.

٣ - كان الصحابة رضي الله عنهم قد بدأوا صلاة الجمعة في المدينة المنورة قبل هجرة النبي ﷺ إليها ، وكان أسعد بن زرارة يصلي بالناس الجمعة في المدينة المنورة قبل وصول النبي ﷺ إليها . ونزلت سورة الجمعة ، التي يستدل بها على فرضية الجمعة ، في سفر الهجرة قبل الوصول إلى المدينة ، على الروايات الصحيحة ، وكانت الجمعة قد بدأت قبل ذلك ، وسورة الجمعة أيدت ذلك . وإن قلنا بمدينة سورة الجمعة لنزولها في المدينة المنورة على أشهر الروايات ، فذلك يوضح المسألة أكثر ، ويدل على أن حكم فرضية الجمعة ورد في القرآن بعد بدء الجمعة في المدينة .

٤ - أكرم موسى بالنبوة بعد عودته من مدين ، ولكنه لم يُعط التوراة بعد ، وأقام الحجة على فرعون وهامان وأكابر القبط على أساس السنة ، واستمر ذلك على أساس الوحي غير المتلو . وقد صرح القرآن الكريم بأن موسى أعطى التوراة حينما كان مقيما في أرض التيه بعد هلاك فرعون ، وقد وقع حادث هلاك فرعون وتدميره بسبب مخالفة السنة ، كما قال تعالى في سورة القصص بعد إهلاك جنود فرعون :

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ﴿٤٣﴾ [القصص: ٤٣] .

السنة في القرآن :

والآن نرى ضرورة السنة في القرآن الكريم ، ان بعض الأنبياء قد انحصر اعتمادهم على السنة طيلة الحياة ، فقد قال الله تعالى في سورة النساء :

١ - ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ ﴿١٦٣﴾ [النساء: ١٦٣] .

شبه في الآية وحي النبي ﷺ بوحي نوح ومن بعده من الأنبياء، ولم يرد عنهم ذكر كتاب سوى إبراهيم وعيسى وداود عليهم السلام، فكان وحيهم من قبيل السنة. وحيث إن وحي النبي ﷺ شبه بالوحيين، المتلو وغير المتلو، فالظاهر أن النوعين من الوحي نزل على النبي ﷺ، أي نزل عليه ألفاظ القرآن الكريم، ومعاني السنة.

وبناء على هذه التصريحات من كتاب الله والعقل السليم عن السنة، قال العلامة موسى جار الله:

«فالسنن في الشرائع والقوانين أصل الأصول، وهي في شرع الإسلام أصل أول بين الأصول الأربعة، والكتاب الكريم يؤيد الأصل الأول ويثبت» (كتاب السنة ص ٤).

٢ - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۚ (١٥٠) أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ۚ (١٥١) وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥٢].

فهذه الآيات الكريمة حينما تذكر أسباب الكفر تجعل كلا من الله تعالى ورسوله ﷺ في منزلة مستقلة، أي تصرح بأن إنكار الرسول سبب الكفر كما أن إنكار الله سبب له، وكذلك لكل من الله ورسوله منزلة مستقلة في أمر الإيمان، أي للرسول مكانة مستقلة في إيجاب الإيمان. والحاصل أن الإيمان بالرسول واجب مثل وجوب الإيمان بالله، وجحود الرسول كفر مثل جحود الله تعالى.

ومن المعلوم أيضا أن الله والرسول ليسا واحدا من ناحية الذات، بل أحدهما خالق والآخر مخلوق، وأحدهما آمر والآخر مأمور، وأحدهما قادر والآخر عاجز، وأحدهما غني والآخر محتاج. والنبي ﷺ لم يدع طوال حياته الغنى

والصمدية والاختيار الكامل، وهذا هو الحق، فان الذي يهدد دائما بالموت والزوال والحدوث كيف يدعي الاستغناء والاختيار الكامل. ولذا لم يقل أحد من عقلاء العالم بوحدة الله والأنبياء، وليس من المعقول أن يرمى من يفرق بينهما بالكفر.

وعلى هذا فالتفريق الذي وصف في الآية بالكفر، هو التفريق في الإطاعة دون شك، وقد ورد ذكر سير المنافقين بهذا الأسلوب:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١].

أي إنهم يعلمون أن كلام الله عز وجل يتضمن جوامع الكلم، ولذا يمكن تأويله، ولكن شروح الرسول وتوضيحاته إنما تسد جميع منافذ الفوضى والتخبط. ولذلك أحب أهل النفاق أن يستمر التفريق بين الله والرسول من ناحية الإطاعة. إن أقوال الرسول حينما تُبعد عن منزلة الحجة والطاعة، لتحقق النجاة من تفاصيل السنة، وتوفرت السعة لفوضى الحياة. ولكن القرآن يصرح بأن ذلك طريق الكفر البواح، ومنزلة السنة مستقلة قطعاً في الطاعة. فكما أن نصوص القرآن واجبة الإطاعة، فكذلك تلك التصريحات المروية عن الرسول ﷺ سوى القرآن تجب طاعتها بنص من القرآن، وإن لم توجد صراحة في النصوص القرآنية، ومن أنكرها فانه كافر.

والآية رقم (١٥٢) من سورة النساء، لفتت الأنظار إلى الوحدة في الإطاعة، وعرفت بأهل الإيمان فقالت: «ولم يفرقوا بين أحد منهم». وذلك بأنهم يرون طاعتها واجبة، وأقوالهما حجة، فان طاعتها في الحقيقة ليست طاعتين، بل منبعهما واحد: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] أي لا فرق بين الطاعتين، بل طاعة الرسول في الحقيقة هي طاعة الله، يقول تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤].